المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد: 04، العدد: 02 (2020)، ص90-102

علاقة السلطة العثمانية بإمارات الصحراء الكبرى

The relationship of the Ottoman authority with the Emirates of the Sahara Desert

نور الدين شعباني
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)
nourchanbani@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال: 2020/10/08
تاريخ القبول: 2020/11/14
تاريخ النشر:2020/12/09

الكلمات المفتاحية:
- ✓ السلطة العثمانية
- ✓ الصحراء
- ✓ الإمارات
- ✓ العلاقات
- ✓ تقرت

الملخص:

لقد سيطر العثمانيون على شمال إفريقيا وسواحلها الشمالية وخضعت لها دول المغرب العربي طواعية منذ القرن 16م، وذلك بحكم قوة أسطولهم البحري، لكنهم لم يتمكنوا من فرض سلطتهم على المناطق الصحراوية التي بقيت رافضة الخضوع لأي سلطة غير سلطتها القبلية والمحلية العائلية، ومع مرور الوقت أدرك العثمانيون أن التوغل داخل الصحراء وإحكام سيطرتها على قبائلها هو الضمان لأمنها واستقرارها في شمال المغرب العربي، وأمام مناعة تلك الإمارات الصحراوية أصبحت الدولة العثمانية تشعر بنقص في سيادتها على المنطقة ككل، فالأمارات الصحراوية تميزت بالعناد والتمرد وترفض أي شكل من أشكال التبعية، أو حتى دفع ما عليها من ضريبة، رغم أن الدولة العثمانية كانت تمثل الخلافة الإسلامية التي توجب على المسلمين كافة تقديم ولاء الطاعة لها بحكم الشَّرعِ الإسلامي، لهذا اخترنا في هذه الدراسة أن نعالج طبيعة العلاقات التي ربطت الدولة العثمانية مع الإمارات الصحراوية العنيدة.

Article info

Received :08/10/2020
Accepted:14/11/2020
Publication:09/12/2020

Key words:
- ✓ Desert
- ✓ Ottoman authority
- ✓ the desert
- ✓ emirate
- ✓ relations
- ✓ Touggourt

Abstract:

The Ottomans controlled North Africa and its northern coasts and the Maghreb countries voluntarily subjugated them since the 16th century AD, by virtue of the power of their naval fleet, but they were unable to impose their authority over the desert areas that remained refusing to submit to any authority other than their tribal and local family authority, and with thepassage of time the Ottomans realized The penetration into the Sahara and tightening its control over its tribes is the guarantee of its security and stability in the north of the Maghreb, and in the face of the immunity of these desert emirates, the Ottoman Empire feels a lack of its sovereignty over the region as a whole, as the Saharan Emirates are characterized by stubbornness and rebellion and reject any form of dependency, or even pay what they owe Of tax, although the Ottoman Empire represented the Islamic caliphate, to which all Muslims were obliged to submit the loyalty of obedience to it by virtue of the Islamic Sharia, that is why we chose in this study to address the nature of the relations that linked the Ottoman Empire with the stubborn desert emirates.

. مقدمة:

إن الوجود العثماني في بلاد المغرب العربي، كان ضرورة تاريخية أملته تطورات الأحداث التي أعقبت نكسة المسلمين في الأندلس، واختلال ميزان القوى بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، فكانت الدولة العثمانية بمثابة الغطاء الذي لف حول بلاد المغرب لحمايته من الاعتداءات الاسبانية والبرتغالية المتحرشة عليهم بنزعتهم الصليبية. وبالتالي خضعت دول المغرب طواعية للسلطة العثمانية التي كانت تمثل الخلافة العثمانية في ظل تفكك العالم الإسلامي آنذاك. لكن الملاحظ أن السلطة العثمانية أحكمت سيطرتها على السواحل المغاربية بينما بقيت المناطق الداخلية والصحراوية متمنعة عليها وملتفة حول زعاماتها المحلية والقبلية، مما طرح مشكل سيادة السلطة العثمانية على هذه المناطق، التي كانت تتبنى سياسة العناد والتمرد ورفض التبعية ودفع الضريبة لسلطة العثمانيين في الجزائر. وتدور إشكالية هذا البحث حول: **ما هي طبيعة العلاقات وأوجهها المختلفة التي ربطت السلطة العثمانية بإمارات الصحراء الكبرى؟**

2. علاقة السلطة العثمانية بإمارتي ورقلة وتقرت

1.2. علاقتها بإمارة ورقلة

تعد ورقلة أو (ورجلان) من أهم واحات الصحراء الشرقية للجزائر، وهي عريقة جدا في الجنوب الشرقي للجزائر، ترجع بعض الروايات التاريخية تأسيسها إلى الفترة النوميدية، إلى القرن الأول قبل الميلاد، لكن شهرتها التاريخية اكتسبتها مع الفتح الإسلامي للمغرب الأوسط وصحرائه [1]. ولقد جعلها موقعها الجغرافي ودورها في تجارة القوافل العابرة للصحراء باتجاه بلاد السودان تتحول إلى مركز ثقل اقتصادي وسياسي في العصور الوسطى والحديثة، ولكن دورها خلال الفترة العثمانية، رغم أهميته إلا أنه لم يعرف نفس الوتيرة من الشهرة التي سبقت القرن السادس عشر بسبب نقص المصادر والكتابات حولها، ربما نتيجة تحول مركز الثقل خلال هذه الفترة إلى مدينة الجزائر والمدن الشمالية كقسنطينة ومازونة والمدية وغيرها، لكنها حافظت على أهميتها تجارة القوافل باتجاه بلاد السودان [2]، وهو ما تحتاجه السلطة العثمانية في تموين اقتصادها بمنتوجات بلاد السودان، وتجعل منها منفذا نحو إفريقيا جنوب الصحراء.

كما تجسدت أهمية ورقلة من خلال وجود القبائل العربية القوية والمتجذِّرة في المنطقة والتي كان للدولة العثمانية حاجة بها لتكوين حلفها الذي تسيطر من خلاله على الصحراء الشرقية. ومنها قبيلة سعيد، مخادمة، عطبة، الشعانبة، بني ثور، الربايع واولاد نايل، وهي قبائل رعوية تميزت بالفروسية والبأس الشديد، اعتمدت عليها السلطة العثمانية في إخضاع هذا الجزء من الصحراء [3]، ولقد عرفت هذه القبائل

بقبائل المخزن، والتي تولت خلال فترة الدايات مهمة حفظ الأمن وحراسة الطريق المؤدية من قسنطينة إلى جيجل وعنابة وبسكرة وورقلة، بالإضافة إلى دورها في ضمان جمع الجباية الضريبية لبايلك الشرق. كما كانت تكلف بحراسة الحصون والقلاع والممرات الصعبة، كما لعبت دور الوسيط بين الرعية والسلطة العثمانية في المناطق الريفية والصحراوية [4].

وبفضل هذه القبائل تمكنت السلطة العثمانية من فرض سيطرتها على منطقة ورقلة ومنطقة الجنوب الشرقي للجزائر، من خلال حملات عسكرية منذ أن تمكن حسن آغا ضم مناطق الحضنة، والزاب وأبقى حامية عسكرية في بسكرة سنة 1541م، ومنذ ذلك الحين توالت الحملات العثمانية على المنطقة، رغم أن المسافة التي كانت تقطعها القوات العثمانية كانت تقدر بمسيرة 21 يوم [5]، وكانت أول حملة تعرضت لها ورقلة هي حملة صالح رايس في أكتوبر 1552م، بجيش مكون من 3000من المشاة و1000 من الفرسان، تمكن من خلال دخول تقرت وإرغامها على دفع غرامة مالية إلى حاكم الجزائر. أما ورقلة التي رفضت تقديم الضريبة فقد دخلها ولم يجد بها إلا أربعين تاجرا من أغنياء السودان فأخذ منهم 200 ألف ريال، ثم مكث بالمدينة عشرة أيام ينتظر عودة حاكمها الفار إلى القليعة رفقة أربعة آلاف فارس وبعض الأهالي [6].

يذكر هايدو بأن حاكم ورقلة كان ما يزال طفلا صغيرا ، لهذا بمجرد مغادرة صالح رايس إلى الجزائر، عاد إلى مدينته، ولقد التزم بنصائح وصيه بأن يتحصن بعاصمة إمارته معتمدا على حلفائه من العرب الذين يشاركونه العداوة للأتراك ، لكن صالح رايس استعمل المدفعية لدك أسوار المدينة، والذي استمر ثلاثة أيام، وفي اليوم الرابع دخل المدينة، وأعمل فيها خرابا كبيرا، وحتى حاكمها الشاب تم اقتياده من طرف صالح رايس الذي أنبه على جرأته على مقاومة السلطان، لكن الحاكم الشاب ألقى اللوم على وصيه وحاشيته الذين زينوا له فعلته [7] ، لكن المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني يستبعد أن يكون صالح رايس قد قام بكل ذلك الهجوم المدمر.

ولقد تبعت هذه الحملة العثمانية الأولى على ورقلة حملات أخرى، ففي الحملة الثانية التي قادها يوسف باشا عام 1649م، كان من نتائجها ربط المنطقة نهائيا بالحكم المركزي في الجزائر، وفرضت عليها ضريبة سنوية تدفع للباشا تقدر بخمسة وأربعين فردا من عبيد السودان، أما الحملتين الثالثة والرابعة فقد اقتصرت على تقرت فقط، ففي الحملة الأولى التي قام بها صالح باي بتحريض من أحد أفراد أسرة بني جلاب، الذي كان يطمع في الحكم في تقرت. بينما كانت الحملة الرابعة، بتحريض من شيخ العرب فرحات بن سعيد [8] الراغب في القضاء على سلطة بني جلاب وإلحاق تقرت ونواحيها بمشيخته [9].

ولقد تجسدت السلطة العثمانية على ورقلة من خلال نظام المشيخة، والذي كان منتشرا في الجزائر خلال الفترة العثمانية، فلقد ضم بايلك الشرق11مشيخة، وهناك مشيخات تخص المناطق الصحراوية منها مشيخة بني جلاب في تقرت ومشيخة بن قانة في الزيبان، وكان الصراع بين عائلات بني جلاب وبوعكاز وبن قانة شديدا حول السيطرة على الصحراء، وتقوم المشيخات على أساس إدارة محلية بالنسبة للسلطة العثمانية، وتقوم على ضمان عنصرين مهمين هما دخول الضريبة إلى خزينة السلطة الثمانية، وضمان خضوع الرعية للسلطة التركية. ولهذا عملت السلطة العثمانية على ربط هذه المشيخات بها عن طريق التقرب من شيوخها، ومرابطيها وأشرافها وذوي الرأي منها، وتقديم الهدايا وإصدار فرمنات التولية مقابل أن يبدؤوا خدمات معينة منها تأمين الطرق، وجمع الضرائب من المداشر والدواوير الخاضعة لهم. فأصبح هؤلاء الشيوخ أداة طيعة في أيدي العثمانيين وحلق وصل بينهم وبين القبائل الصحراوية البعيدة عن سلطة البايلك [10].

وهناك وجه آخر من أوجه السلطة العثمانية على منطقة ورقلة وضواحيها، والتي تجسدت في تلك العلاقة التي ربطت أهالي ورقلة برجال الإيالة عن طريق الهجرة إلى المناطق الشمالية، حيث كان أهالي ورقلة حريصون على الاحتكاك برجال السلطة المركزية مستفيدين من المزايا التي يوفرها لهم الشمال كالمواد الأولية الضرورية لعيشهم أو حاجتهم لتصريف منتجاتهم الجنوبية التي تلقى رواجا في الشمال، ومن هذه العائلات الورقلية من اضطر لقبول الانخراط ضمن قبائل المخزن مثل عائلة سعيد عطبة، وهذا من أجل الاستفادة من المراعي لمواشيها على حساب قبائل أخرى كالمخادمة وبني ثور والشعانبة [11].

كما فُرِضت السلطة العثمانية على القوافل التجارية القادمة من ورقلة وبسكرة وتوات، أو المتجهة نحو بلاد السودان، حيث عينت الإدارة التركية قائدا على كل سوق يستخلص الضرائب والمكوس، والتي قدرت بـ 10 **%** من ثمن البضاعة الداخلة إلى السوق، وتعد هذه الرسوم وسيلة لاستخلاص الضرائب من الأراضي الصحراوية المستعصية، وأيضا وسيلة لتشديد الرقابة وفرض السلطة على الاقاليم الصحراوية والنائية [12].

أما ورقلة فكانت تربطها بالسلطة المركزية علاقات تجارية نشيطة، بسبب الموقع الاسيتراتيجي لورقلة الذي حولها إلى نقطة مهمة في تجارة القوافل أو ما يعرف بطريق الواحات والقصور والذي كان ينطلق من تافلالت نحو غدامس، ولما يصل إلى تقرت وورقلة يتفرع إلى غات وتماسين والقليعة والأغواط والزيبان. وكانت تسلكه قوافل الحجاج، ولقد كانت هذه السلعة التي تمر عبر ورقلة وسيلة تمكنت من خلالها السلطة العثمانية على فرض سيطرتها على أهل ورقلة وعلى أهالي المناطق الجنوبية لأن هؤلاء السكان كانوا

يولون اهتماما كبيرا باستمرار تدفق هذه السلع التجارية نحو الشمال لأنها تشكل سبب قوتهم وسبب وجودهم [13].

وهناك ولاء ديني للسلطة العثمانية من طرف شيوخ ورقلة تمثل في خطبة الجمعة التي كانت ترفع باسم الخليفة العثماني باسطنبول وهذا بعدما تخلى أهل ورقلة عن مبايعة الامام الاباضي الذي كانوا يتبعون مذهبه منذ القرن الثامن [14].

2.2. علاقتها بإمارة تقرت

تنتمي واحتي ورقلة وتقرت إلى مجال طبيعي جيولوجي وعمراني واحد، بحيث تنتميان إلى إقليم وادي ريغ الذي جعلهما مركز ثقل المنطقة الجنوبية الشرقية للجزائر، ولقد كانت تقرت تابعة لسلطة سلطان تونس الحفصي أبي عبد الله المتوكل بن محمد الذي حكم من سنة 1494 إلى سنة 1526م[15]، وحتى في الخمسينات من القرن 16م كانت تقرت تابعة للسلطة الحفصية، فقد ذكرها المؤرخ الاسباني مارمول كربخال قائلا: "**كانت المدينة في أول الأمر خاضعة لملوك مراكش، ثم صارت تابعة لسيادة مملكة تلمسان، لكنها في أيامنا هذه خاضعة لملك تونس الذي يستخلص من السكان أتاوة قدرها خمسين ألف مثقال في السنة**"[16].

كما أكد حسن الوزان الذي عاش بين 1494 و1554م، بأنها كانت تابعة لحاكم تونس خلال منتصف القرن 16م، حيث قال: "**وكانت طوغورت في الماضي تحت سلطة ملوك مراكش ثم أصبحت تابعة لملوك تلمسان، وأخيرا صارت تابعة لملك تونس الذي تدفع له خمسين ألف دينار في السنة، لكن على شرط أن يأتي شخصيا لاستلام هذه الضريبة**" [17]. وقد وصف حسن الوزان أمير تقرت خلال هذه الفترة وهو عبد الله الذي وصفه بأنه شاب طيب وكريم [18]، ويبدو أنه هو نفسه ذلك الأمير الشاب الذي عايش فترة حملة الحاكم التركي صالح رايس على ورقلة وتقرت سنة1552م، والذي يدعي عبد الله بن محمد الشيخ [19]، عندما ثار هذا الأمير ضد السلطة العثمانية ورفض دفع الضريبة المعتادة، فزحف إليه الحاكم العثماني صالح رايس في بداية اكتوبر1552م، مع ثلاثة آلاف جندي من الأتراك والانكشارية المسلحين بالبنادق، بالإضافة إلى ألف فارس ومدفعين، حيث كانت الحملة سرية ولم يخبر أحدا بوجهته من اجل أن يفاجئ العدو. ولما وصلت الجيش العثماني إلى قرب تقرت وعلم الأمير الشاب به، لم يخرج إليه ولم لجأ إلى المقاومة أو الحرب وإنما اتبع نصائح مرشده باعتباره كان شابا قاصرا، لا يتجاوز سنه 13 سنة [20] ، فتحصن بعاصمته التي كانت منيعة، حيث كان يأمل أن يأتي العرب وأحلافه من أعداء الأتراك إلى نجدته، فقام صالح رايس بقذف تقرت بالمدفعين الذين كانا بحوزته، واستمر على ذلك الحال

لمدة ثلاثة أيام متتالية، وفي اليوم الرابع أمر باقتحام المدينة واستولى عليها، وألقى القبض على الأمير الشاب عبد الله، وتم اقتياده إلى الحاكم العثماني صالح رايس الذي سأله عن سبب جرأته وتمرده على سلطته. حيث ألقى أمير تقرت باللوم على وصيه الذي ورَّطه في هذا الأمر، فتمت معاقبة وصي الأمير بوضعه داخل فوهة المدفع وقذفه حسب رواية هايدو، كما أنه قام بأسر 12الف من سكان تقرت وبيعهم في سوق الرقيق حسب هايدو دائما [21].

ورغم أن المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني، يستبعد أن يكون صالح رايس قد ارتكب كل تلك التجاوزات في حق تقرت وأهلها، إلا أن الشيء المؤكد هو أن تقرت بعد هذه الحملة انضمت إلى حظيرة الحكم التركي وتعهدت بدفع الضريبة لحاكم الجزائر، كما تم إقرار تلك الضريبة بعد الحملة العثمانية الثانية على المدينة سنة 1649م، وبالتالي ربط تقرت بالسلطة العثمانية نهائيا [22].

ولكن بالعودة إلى المصادر والدراسات حول تاريخ المدينة فإننا نجد أن هذا الأمير الشاب الذي كان حاكما لتقرت باسم سلطان إمارة تقرت، والذي في عهده انضمت هذه المدينة إلى السلطة العثمانية، هو في الحقيقة ينتمي إلى أسرة عريقة حكمت تقرت منذ القرن السادس عشر تسمى أسرة بني جلاب، وهي أسرة عريقة في المنطقة عرفت بالمال والجاه والنفوذ في مدينة تقرت منذ القرن 15م، وكان مؤسس هذه الأسرة هو الحاج سليمان المريني، الذي يعد أول من حكم تقرت من هذه العائلة، حيث كانت عبارة عن مشيخة قبل أن تتحول إلى إمارة وسلطنة مستقلة خلال القرن16م[23].

ويبدو أن أسرة بني جلاب كانت تدافع عن استقلالها منذ نشأتها، وترفض الخضوع إلى السلطة العثمانية، وتتمرد عليها حيث امتنعت عن دفع الضريبة لهم عدة مرات وهو ما دفع الأتراك العثمانيين بشن أربع حملات على تقرت في أوقات متباعدة كانت أولها بقيادة الباي صالح رايس سنة 1552م، وآخرها كانت سنة 1815 بقيادة باي قسنطينة أحمد، التي انتهت بتخريب مدينة تقرت وقطع نخيلها وطمس مياهها مما دعى سلطان تقرت محمد بن جلاب إلى إرضاء أحمد باي بتقديم ضريبة سنوية تقدر بمائة ألف ريال بسيطاس، وهو ضعف المبلغ الذي توعد به فرحات بن سعيد لدفعه إلى الباي احمد مقابل أن يسمح له بحكم تقرت [24].

لكن الملاحظ في تفاصيل الحملات العثمانية على تقرت، أنها لم تكن كلها بسبب تمرد أمراء بني جلاب على السلطة العثمانية، وإنما في اثنين منها على الأقل كانت لأسباب انتقامية، وتحريضية وقفت وراءها الدسائس وبتحريض من أعداء بني جلاب، وخاصة منافسيهم على حكم المنطقة من عائلة بني سعيد، الذين كانوا يوغرون صدور الحكام الأتراك ضد بني جلاب. فبعد الحملة الثالثة التي حدثت سنة

1785م بقيادة كل من صالح باي حاكم قسنطينة ومحمد بن الكردي باي الغرب، اللذان خرجا لإخضاع المناطق الصحراوية لصالح السلطة العثمانية بالجزائر، فتمكنوا من إخضاع جل مناطق وواحات الجنوب الشرقي باستثناء إمارة تقرت بزعامة أسرة بني جلاب، حيث انهزم الحكام الأتراك أمام سلطانها فرحات بن عمر الجلابي، فعاد صالح باي إلى قسنطينة [25].

ولهذا السبب قرر الصالح باي معاقبة فرحات الجلابي وذلك بعد تحريض من أفراد من عائلة بن جلاب نفسها، حيث أن الشيخ أحمد بن جلاب وهو ابن عم السلطان الحاكم آنذاك في تقرت وهو الشيخ عامر، والذي كان غاضبا منه ويريد اخذ مكانه في مشيخة تقرت[26]، فانطلقت حملة صالح باي نحو تقرت في أكتوبر 1788م برفقة الشيخ احمد الجلابي، وفي سرية تامة، ورغم أن الأحوال الجوية كانت قاسية والعواصف الثلجية، إلا أن صالح باي وصل إلى قرب تقرت وعسكر في منطقة سيدي خليل، بعدما انسحب كل سكان وادي ريغ إلى تقرت، وأمام مقاومة سلطان تقرت الشيخ عامر الجلابي، وتحصنه بمدينته، قام صالح باي بفرض حصار على المدينة دام عدة أشهر، وبعد نفوذ صبره ومؤونة جيشه، واستماتة سكان تقرت في الدفاع عن مدينتهم وسلطانهم، قرر ضرب المدينة بالمدفعية وقطع أشجار النخيل المحيط بها [27].

بعد استيلاء صالح باي على مدينة تقرت، استسلم الشيخ عامر بن جلاب، وقبل شروط الصلح، بينما تكفل ابن عمه أحمد بن جلاب الذي عينه صالح باي سلطانا على تقرت مكان ابن عمه بدفع تكاليف وخسائر الحرب، ودفع ضرائب سنوية تقدر بحوالي مليون بوجو، وعدد من العبيد والخيول للباي صالح حاكم قسنطينة [28].

وحتى إذا عدنا إلى الحملة العثمانية الرابعة على تقرت لوجدناها مدفوعة أيضا بأسباب انتقامية، وتشتم منها رائحة الدسائس والتآمر على بني جلاب من أجل الصراع حول زعامة تقرت من طرف القبائل المتنافسة. فلقد كانت هذه الحملة بقيادة باي حسن حاكم وهران، بعدما حرضه شيخ قبيلة بن سعيد وهو فرحات بن سعيد على سلطة بني جلاب في تقرت، من أجل إلحاقها بسلطته. ولقد قاد هذه الحملة التي وقعت سنة 1815م باي قسنطينة احمد باي بن عبد الله المعروف بالباي أحمد المملوك، حيث خرب مدينة تقرت وقطع نخيلها وطمس مياهها، مما اضطر حاكم تقرت محمد بن جلاب إلى إرضائه بتقديم ضريبة سنوية قدرها 100 ألف بسيطاس، وبقي حكام تقرت يلتزمون بتقديم هذه الضريبة لبايلك الشرق وباي قسنطينة إلى غاية سقوط قسنطينة على يد الفرنسيين سنة 1837م [29].

فمن خلال هاذين المثالين، نستطيع أن نقول بان السلطة العثمانية كانت في علاقتها مع الحكام المحليين في الجنوب الشرقي كانت تستثمر في عداوات وصراعات القبائل فيما بينها، من خلال المكائد والمؤامرات، لان السلطة العثمانية فشلت في السيطرة عسكريا على هذه المناطق، فلقد تم تسميم الشيخ فرحات الجلابي من طرف منافسيه وخلفه ابن أخيه إبراهيم بن احمد الجلابي، ثم تعرض هذا الأخير إلى ضغوطات من طرف صالح باي الذي تآمر مع الحاج محمد بن قانة الذي اخذ مكان بن جلاب في رئاسة تقرت وهذا ما يعجب آهل الصحراء الذي اتحدوا لإعادة إبراهيم بن احمد الجلابي إلى حكم تقرت سنة 1791م [30].

ومهما يكن من أمر فإن موقع تقرت في منتصف طرق صحراوية مهم، منها الطريق الذي يربطها بتافلالت المغربية، والطريق الذي يربطها بغدامس الليبية، وآخر يربطها ببلاد السودان الغربي. وهي طرق جعلت منها محطة تجارية كبرى في العهد العثماني، حيث يذكر الضابط الفرنسي دوماس بأن كل أنواع السلع كانت تجتمع في تقرت، فكانت تأتيها من بلاد الزاب أكياس القمح والشعير وزيت النخيل بالإضافة إلى حملات من السَّجَّاد والجبن والزبدة والفول والحمص والخرفان، وتأتيها من بلاد أولاد نايل الصوف والكباش والإبل، ويأتيها من بلاد القبائل التين والعنب، والبرنوس والحايك، ويحمل إليها الطوارق التبر والعاج ومختلف سلع بلاد السودان [31] ، وهو ما جعلها تربط علاقات تجارية مستمرة مع التل وخاصة مع السلطة العثمانية في الجزائر. التي اعتبرت هذا التبادل التجاري وسيلة تربط أهل تقرت بالإيالة بعدما فشلت الحملات العسكرية في ذلك.

3. علاقة السلطة العثمانية بالطوارق

أنه لمن الصعوبة بمكان تحديد بدقة المجالات التي يسكنها الطوارق في الصحراء، لأن حياة البداوة والنهب التي يعيشها الطوارق صعبت التحديد الجغرافي لهؤلاء الطوارق، حيث نجدهم ينتشرون في مساحة كبيرة جدا يحدها خط يمتد من تديكيلت بإقليم توات، وينزل باتجاه تنبكتو ويمر على طول نهر النيجر في الجنوب الغربي، ثم يصعد باتجاه فزان عبر غدامس، فهذه هي مجالات الطوارق في فضاء صحراوي يعدون هم أسياده بدون منازع [32].

وتعد التجارة العابرة للصحراء أو ما يعرف بالتجارة مع بلاد السودان العصب والشريان الذي بسببه حافظت الصحراء وشعوبها على حياتهم، كما أن هذه التجارة هي التي ربطت شمال الصحراء بجنوبها عبر التاريخ، ولقد تميزت بعض الشعوب الصحراوية بالخصوص بهذا الدور أكثر من غيرها، وذلك بسبب وجودها في أرض صحراوية تعد ملتقى جميع الطرق التجارية ومنفذ ضروري لكل السلع القادمة إلى بلاد

السودان أو الخارجة منه، ونقصد بهذا الشعب هم الطوارق وبالضبط طوارق الأزواد المتواجدين في منطقة الآير الذين ابتداء من القرن 19م بدؤوا يحكمون سيطرتهم على التجارة الصحراوية [33] . حيث كانوا يفرضون أتوات على القوافل المارة بأرضهم مقابل حمايتهم، فكانت هذه الطريقة في العيش سبيلهم الوحيد في الحياة، فلقبوا بحق أسياد الصحراء، لهذا كان على من كانت له مصلحة بهذه التجارة أن يتقرب إليهم سياسيا ويتودد إليهم بشتى الطرق [34].

أمام هذا الوضع فإن العثمانيون كانوا يريدون ربط علاقات مع الطوارق حتى يضمنوا الوصول إلى مراكز التجارة الصحراوية وتأمين طرقها، وخلال منتصف القرن التاسع عشر دخل الفرنسيون إلى المنطقة محاولين كسب الطوارق إلى صفهم، مما أدخل الطرفين في صراع حول كسب ودهم. فبعدما استولى الفرنسيون على الأغواط سنة 1852م، وورقلة سنة 1854م، فأصبحت فرنسا على مشارف العمق الصحراوي للجزائر، وقام المارشال راندون بتنصيب حمزة بن ابي بكر زعيم قبيلة أولاد سيدي الشيخ في منصب باش آغا للمنطقة الممتدة من ورقلة إلى توات، وبدأت محاولته لإقامة علاقات مع طوارق ازقر، ومحاولا كسب النبلاء الذين يسكنون ويسيطرون على الطريق الرابط بين غدامس وغات، وهو مسلك حساس لتجارة القوافل الصحراوية، وهذا من أجل أن ينفذ إلى الصحراء [35].

لما سمع شرفاء منطقة غات هذا التقارب بين نبلاء الطوارق والفرنسيين، لأنهم كانوا يريدون الارتباط بلحكم العثماني والتخلص من الضغط الذي يمارسه الطوارق على تجارتهم. وقد بعثوا برسالة إلى والي طرابلس احمد عزت باشا لكي يبعث إليهم بقاض وحامية تركية، لكن طلبهم قوبل بالرفض [36]. ورغم مطالب الغاتيين للعثمانيين بإيفاد الراية العثمانية وجنودا عثمانيين إلى منطقتهم، لكن دون أن يتلقوا أي رد لأن غات كانت خارج حكم طرابلس وتونس، مما جعل طرابلس تخشى من رد الفعل الفرنسي المتواجد آنذاك في الجزائر، كما أن الباب العالي كان يخشى أن يقوم الغاتيين باستغلال الراية والجنود العثمانيين للاعتداء على جيرانهم فتظن فرنسا أن الدولة العثمانية تحاول تحرير الجزائر، لكن بعد تراجع فرنسا واعادة مطالبة الغاتيون بالحكم التركي تم اخضاع الغات من طرف الدولة العثمانية سنة 1875م [37].

أما بخصوص سلطنة الآير، التي ويسكنها الطوارق من قبائل اغدالن، وقبائل ايبركوراين، ثم قبائل مثل طوارق ادرار ايفوغاس، وتعرف أيضا بسلطنة أغاديس أو سلطنة آير التينيرية، وتسمى بلغة الهوسا أبزن (Abzen)، وهي مملكة بربرية تتمركز في أغاديس في جبال الآير، الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى، أي شمال وسط جمهورية النيجر، وتنحصر بين أدرار وتشاد والصحراء الليبية ونهر النيجر، ولقد سكن الآير في العصور الوسطى السود، ثم قدم إليها الطوارق البربر من أدرار وقبائل اغدالن أو جدالة،

وايبركوراين، وبربر الصحراء الليبية، فقاموا بإخضاع معظم السكان السود وحوَّلوهم إلى أسرى وخدم، والباقي تم طردهم نحو الجنوب [38] .

بعد طرد السود وبعد الفوضى التي صحبت ذلك فإن أعظم حدث في تاريخ الطوارق في أغاديس هو تأسيسهم للأسرة الحاكمة هناك وصراعها مع الكنفدراليات الثلاثة الكبرى وهي أسرة صندال، أسرة كل ـ وي، وأسرة كل ـ جريس، حيث تمكنت أقوى هذه الكنفدراليات وهي قبائل صندال من الاستيلاء على حكم الآير، وتعد أسرة صندال الأسرة الأقدم التي تمكنت من تأسيس أول سلطنة لبلاد الآير، لكن الكنفدراليات الثلاثة لم تتوقف عن الحروب فيما بينها على شكل نهب وسلب وصراع حول المراعي في حروب دامية، لهذا فمعظم القبائل التي تكون تلك الكنفدراليات المتنافسة قد اندثرت أو هربت باتجاه بلاد الهوسا جنوبا، ولم تبق إلا قبيلة ليسوان التي بقي اسمها مرتبط بسلطنة الآير، والتي أصبحت العائلة الحاكمة فيه تحظى بامتيازات السلطة والحكم، على شكل مملكة اقطاعية [39] .

ويبدو أن هذه الأسرة التي حكمت الآير لمدة أربعة قرون، قد ربطت تاريخها بالخلافة العثمانية حتى تكسب الشرعية لحكمها، ذلك أن الروايات الشفوية التي تتحدث عن نشأة سلطنة الآير تربطها بإسطنبول حيث يلقب شيوخ السلطنة بـ (اسطنبولاوا)، فلقد انتقلت بعثة من طوارق الآير حسبهم إلى اسطنبول لتطلب من السلطان التركي ليعطيهم ابنه لينصبوه ملكا عليهم في الآير. لكن بعد رفض زوجاته الشرعيات هذا الطلب لجأ السلطان إلى ابن أحد محظياته من الجواري فأخذوه معهم إلى بلادهم لمدينة (عارم ساتافان) والتي تعني بلغتهم مدينة السودان، ونصبوه ملكا عليهم وكان ذلك سنة 1405م [40].

فحسب هذه الروايات كان أول سلطان حكم سلطنة الآير هو السلطان يونس الذي حكم من 1405 إلى 1425م، ثم تم خلفه أخوه أغ حسان الذي حكم خلال ست سنوات قبل أن يتم خلعه من طرف أخيه الأصغر اليساوان (Ilissawan) الملقب بـ الفاقي[41].

وحتى لما رجعنا إلى المخطوط الذي وجدته كتيبة المشاة في الجيش الفرنسي، وهو مخطوط مكتوب باللغة العربية ويحمل عنوان حوليات أغاديس، وهو ملك للعائلة التي كانت تحكم مملكة الآير والساكنة بأغاديس، وهي ملك لسلطان الآير عمرو الذي كان يحكم السلطنة عند الاحتلال الفرنسي لها، حيث يضم المخطوط قائمة بأسماء سلاطين الآير منذ نشأتها بالتسلسل، فلقد وجدنا ما يلي: "**بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ. أريد أن أكتب بدقة تاريخ سلطنة الآير، لعائلة اغايني وعائلة تاعزارات حتى تكون دليلا ونسأل عون الله تعالى، فأول من حكم منهم هو يونس ابن تغاغ تهانا ـ زانيت وهي أخت اثيناج، فلقد أخذ يونس الحكم في سنة 807 هجرية الموافق ل1405**

ميلادية، حيث بقي في الحكم لمدة 20 سنة، بعدها خلفه ابن اخته آغ ـ حسان سنة 827هـ/1424م، بعدها بقي الحكم في أبناء تغاغ ـ تاعزارات أخت يونس لمدة ست سنوات إلى أن قام أخوهم الأصغر وهو اليساوان بالانقلاب عليهم وانفرد بالحكم سنة 853هـ/1449م، حكم لمدة اربع سنوات إلى أن قُتِل ففقدت الأسرة الحكم لمدة خمسين سنة"[42] . ومن هنا نلاحظ بأن أسماء السلاطين الذين حكموا سلطنة الآير متطابقة لما جاء في الرواية الشفوية، وهو ما يعطي للرواية الكثير من المصداقية.

وعموما فإنه بغض النظر عن حقيقة الرواية من عدمها فإن قضية الانتساب إلى الدولة العثمانية كانت ظاهرة تشترك فيها معظم الطوارق مثلما شاهدناه مع قبائل الغات وغدامس وفزان، وهذا لعدة اعتبارات منها ما يتعلق بكسب شرعية دينية وسياسية لحكمهم، ومنها ما يتعلق بالجانب الأمني وهو حاجة هذه الممالك إلى دولة قوية تحتمي بها وتحميها من الأخطار المحدقة والمنافسين.

4. خاتمة:

لكن مهما يكن فإن كل الأحداث التي أوردناها في هذه الدراسة تثبت بأن السلطة العثمانية في الجزائر كانت تسعى إلى حكم أهل الصحراء الجزائرية عن طريق زعاماتهم الخاصة وعن طريق أبناءها المحليين وهذا، ما يفند نظرية الاستعمار والاستيطان التي تحاول الروايات الأوروبية الترويج لها.

كما أننا نستنتج من الدراسة بأن السلطة العثمانية تعاملت مع القبائل والزعامات المحلية بمنطق لا حلف إلا لمن يلتزم بالولاء التام للسلطة العثمانية، فكانت السلطة العثمانية سرعان ما تنقلب على شيخ قبيلة لصالح آخر من نفس العائلة أو من خارجها إذا تمرد عليها ورفض الالتزام بالشروط المتفق عليها من ضريبة وولاء، وهذا ما جعل القبائل الصحراوية تكون في تنافس حاد حول من يكسب ودها نظير الحصول على دعمها في حكم المنطقة.

أما بخصوص قبائل الطوارق فلاحظنا بأنها كانت دائما تبحث عن وسيلة ترطبها بالسلطة العثمانية والخلافة، خاصة في ظل اشتداد الصراع بين القبائل وانتشار عمليات السطو والنهب، فكانت هذه القبائل الصحراوية تعتبر الخضوع للسلطة العثمانية وسيلة لامنا المن وكسب شرعة الحكم.

الهوامش:

(1) أ حمد ذكار، **مدينة ورقلة التسمية والتأسيس دراسة تاريخية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد7، ديسمبر 2014م، ص166.

(2) ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، طبعة ثانية منقحة، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص474.

(3) الأزهاري عباز، **نظام المشايخ في ورقلة بين العهدين العثماني والفرنسي، 1603 ـ 1884م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حمة لخضر الوادي، السنة الجامعية، 2013 .2014م، ص ص 24 ،25.

(4) جوبر شيماء وغضبان نادية، **المجتمع الريفي وعلاقته بالحكم العثماني في الجزائر عهد الدايات، 1971-1830م**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2016- 2017م، ص29.

(5) Haido(Fray Diego**), Histoire des rois d'Alger**, Traduit et annotée par :H –D, de Grammont, Adolph Jourdan Libraire - éditeur, Alger,1881, p86**.**

(6) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص480.

(7) Haido, Op.Cit, p87.

(8) هو فرحات بن أحمد بن محمد السخري المدعو فرحات بن سعيّد، وكني بهذا الاسم نسبة إلى عمه الذبّاح بن سعيّد بن السخري2 الذي أنشأه في بيته مع أبنائه في سيدي خالد. ولد سنة 1786م وتقلد مشيخة العرب سنة 1821م في واحة سيدي خالد، حيث قدمت إليها وفود القبائل العربية يبايعونه على السمع والطاعة. وقد أمضى فرحات بن سعيّد سنوات عديدة في واد ريغ متزعما الطرود، وساعد ختنه سلطان تقرت ابن جلاب الخازن سنة 1814م على الاستيلاء على مدينة تقرت.

(9) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 478،481.

(10) الأزهاري عباز، المرجع السابق، ص34.

(11) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص483.

(12) فاطمة الزهراء سيدهم، **موارد ايالة الجزائر المالية في مطلع القرن19م**، دورية كان الالكترونية، عدد13، السنة السابعة، سبتمبر 2011م، ص26.

(13) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص487.

(14) الأزهاري عباز، المرجع السابق، ص36.

(15) عبد الصمد بن الأخضر، **فهرس التاريخ السلطوي لإقليم وادي ريغ والخضوع تحت سلطة المتغلب من عهد بني رستم إلى عهد بني جلاب**، الألوكة، 2015 - 2016م، ص6.

(16) مارمول كربخال، **إفريقيا**، ترجمة: محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق وأحمد بن جلون، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1984م، ص 165.

(17) حسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ترجمة: عبد الرحمان حميدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2008م، ص 508.

(18) المصدر نفسه.

(19) عبد الصمد بن الأخضر، المرجع السابق، ص6.

(20) M. Daumas**, Le Sahara algérien, Etudes géographiques statistiques et historiques sur la région au sud des l'établissement françaises**, Paris, 1845, p129.

(21) Haido, Op.Cit, p87.

(22) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص481.

(23) محمد بن معمر، **علاقة بني جلاب سلاطين تقرت بالسلطة العثمانية في الجزائر**، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد12، جامعة وهران 01، جوان 2005م، ص17.

(24) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص482.

(25) محمد بن معمر، المرجع السابق، ص21.

(26) M.Daumas, Op.Cit, p132.

(27) محمد بن معمر، المرجع السابق، ص ص 21،22.

(28) M.Daumas, Op.Cit ,p134.

(29) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص483.

(30) محمد بن معمر، المرجع السابق، ص23.

(31) M. Daumas**,** Le Sahara algérien, Op.Cit, p136.

(32) Ibid,p323.

(33) Y. Urvoy, **l'histoire de l'empire de Bornou**, Librairie Larose, Paris, 5ème éditions, 1949, p150.

(34) عبد الرحمان تشايجي، **الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى**، ترجمة: علي عزازي، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، الجماهيرية الليبية، 1982م، ص57.

(35) المرجع نفسه، ص63.

(36) المرجع نفسه، ص 64.

(37) المرجع نفسه، ص68.

(38) Y. Urvoy Le capitaine**. Chroniques d'Agadès**. In: Journal de la Société des Africanistes, 1934, tome 4, fascicule 2. 149. DOI : https://doi.org/10.3406/jafr.1934.1573 , www.persee.fr/doc/jafr_0037-9166_1934_num_4_2_1573

(39) Y. Urvoy Le capitaine , Op.Cit, p151.

(40) E. Bernus, D. Grebenart, M. Hawad et H. Claudot-Hawad, **« Aïr »,** in Gabriel Camps (dir.), 3 | Ahaggar –Alī ben Ghaniya, Aix-en-Provence, Edisud (« Volumes », no 3) , 1986 [En ligne], mis en ligne le 01 décembre 2012, consulté le 02 février 2017. URL : http://encyclopedieberbere.revues.org/2418, P13.

(41**)** Le Sultanat de l'Aïr : du **sultan Younous à Oumarou Ibrahim Oumarou**, in : http: // www . lesahel .org /index.php/ component/k2/ item / 345

(42**)** Y. Urvoy Le capitaine, Op.Cit, p51.